

بعد الطالع على الأوراق وسماع التقرير الذي تاله السيد القاضي المقرر / . القاضي بالمحكمة والمرافعة، وحيث إن الواقع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن الطاعن بصفته أقام على الشركة المطعون ضدها الدعوى رقم ١٨٩٠ لسنة ١٩٩٦ أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بطلب الحكم بطرده من الأرض المبنية على سند من أنه بموجب عقد البيع المؤرخ ٢٠/٧/١٩٨٠ اشتري الأرض محل التداعي، نازعته الشركة المطعون ضدها في استصدرت الشركة الأخيرة قرارا وزاريا بالستيالء على أرض التداعي، ومن ثم أصبحت يد الشركة المطعون ضدها على أرض التداعي يدا غاصبة، السابقين بموجب عقد إيجار المار بيانه، وأنهما أقاما الدعوى رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٥ مدني كلي جنوب القاهرة بغية طردها إلى ندب المحكمة خيرا في الدعوى وبعد أن أودع تقريره حكمت في الدعوى الأصلية بالطرد استأنفت الشركة المطعون ضدها هذا الحكم بالاستئناف رقم وبتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٥ قضت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء برفض الدعوى الأصلية طعن الطاعن بصفته في هذا الحكم بطريق النقض، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأي بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي وإذ عرض الطعن على هذه المحكمة - في غرفة مشورة - حددت جلسة وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ومخالفة الثابت بالأوراق، إلى إلغاء الحكم المستأنف تأسيسا على أن محكمة أول درجة قامت من تلقاء نفسها بتغيير سبب الدعوى دون طلب من البنك الطاعن وقضت بالطرد وإخلاء تأسيسا على انفساخ عقد إيجار المؤرخ ١٩٦٦/١٠/٩ لهالك العين المؤجرة هالكا كلها، ودون أن يؤسس طلبه المذكور على انفساخ دون أن يفطن إلى أن مذكراته أمام محكمة أول درجة قد تضمنت أن سبب الدعوى هو الغصب سواء النفاسخ عقد إيجار بهالك العين كليا أو نتيجة إلغاء قرار الستيالء الذي وضعت بموجبه الشركة المطعون ضدها يدها على ذلك أن المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأصل أن يتحدد نطاق الخصومة حيث يلتزم المدعي أن يبين في صحيفه الدعوى موضوع دعواه وأسانيدها بيانا وافيا حتى يستطيع وهو إلـى يتغير بتغيير الأدلة الواقعية أو الحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم، سبب الدعوى معبقاء موضوع الطلب الأصلي على حاله، باعتبار أن تأسيس موضوع الدعوى على سبب بعينه وإن كان إلـى يمنع عند الفشل من إعادة الدعاء به مؤسسا على سبب آخر، فقد رأى لنفادى تكرار الدعوى بذات الموضوع من نفس وأن الحكم يجب أن يكون فيه ذاته ما يطمئن المطلع عليه إلى أن المحكمة قد محضت الأدلة التي قدمت إليها وحصلت منها ما تؤدي إليه وبذلك فى سبيل ذلك كل الوسائل التي من شأنها أن وأن مخالفة الثابت بالأوراق التي تبطل الحكم هي تحريف محكمة الموضوع للثابت ماديا ببعض المستندات والأوراق بما يوصف بأنه مسلك إيجابي منها تقضي فيه على خالف هذه البيانات، بالأوراق قد تأتي كذلك من موقف سلبي من المحكمة بتجاهلها هذه المستندات والأوراق وما هو ثابت فيها، البين من الأوراق أن البنك الطاعن أقام دعواه على الشركة المطعون ضدها أمام محكمة أول درجة بطلب طردها وإخلائهما من الأرض محل النزاع وأسس دعواه على قيامه بشراء الأرض محل النزاع، ثم قامت الشركة المطعون ضدها بوضع يدها على وضع يد الشركة المطعون ضدها بدون مبرر قانوني وبذلك أصبحت يدها على الأرض يد غاصب، سببا جديدا لدعواه تأكيدا لحقيته في طلبه بالطرد وإخلاء من أرض النزاع وهو انفساخ عقد إيجار المؤرخ ١٩٦٦/١٠/٩ المبرم بين المالك السابقين الأرض النزاع والشركة المطعون ضدها وذلك لهالك العين المؤجرة هالكا كلها وذلك حسبما هو ١٣/١/٢٠٠١ منتهايا بذلك إلى أن وضع يد الشركة المطعون ضدها على أرض النزاع وضع يد غاصب، إلـى أن الحكم المطعون فيه لم يفطن إلى ذلك، الحكم المستأنف تأسيسا على أن محكمة أول درجة قامت من تلقاء نفسها بتغيير نفسها بحسب الدعوى دون طلب من البنك الطاعن وقضت بالطرد وإخلاء تأسيسا على انفساخ عقد إيجار المؤرخ ١٩٦٦/١٠/٩ لهالك العين المؤجرة هالكا كلها، وهو ما حجب الحكم المطعون فيه عن بحث موضوع الدعوى في ضوء السبب الجديد المضاف من قبل البنك الطاعن بما يعييه نقضت المحكمة الحكم المطعون فيه وأحالته القضية إلى محكمة استئناف القاهرة،